تنظمه «NoufEXPO» بدعوة من جمعية الصحافيين والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات

الروضان يفتتح «ملتقى دعم المنتج المحلي».. اليوم

خالد الروضان

عدنان الراشد

سعد الفجي

■ عدنان الراشد: دعم الصناعة المحلية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمنتج والمستهلك وهيئات المجتمع كافة

■ دور متميز لمؤسسات المجتمع المدني من واقع مسؤوليتها المجتمعية لرغبتها في دعم الصناعات الكويتية

أعلنت شركة نوف إكسبو «NoufEXPO» عن إقامة «ملتقى دعم المنتج المحلي» اليوم وغدا بالقاعة الماسية في فندق شيراتون الكويت، حيث ينطلق حفل افتتاح الملتقى الساعة التاسعة صباحا برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، ويأتي الملتقى بمبادرة من جمعية الصحافيين الكويتية والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن «ملتقى دعم المنتج المحلي» يأتي نتيجة تنادي العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية وبتشجيع من المؤسسات الصناعية والإنتاجية لبحث السبل الكفيلة بتحقيق هدف توفير أفضل السبل التي تساعد المنتجات الكويتية على أن تحتل موقعها التنافسي الذي تستحقه في السوق الكويتية وفي الأسواق الخارجية بالدول الشقيقة والصديقة. ويعكس شعار الملتقى «صناعتنا فخرنا» ثقة القائمين على الملتقى بجودة المنتجات الكويتية.

والجدير بالذكر أن هذا الملتقى سيكون حدثا سنويا وسيكون شعاره للدورات القادمة «صنع في الكويت» ليعكس الهدف الأسمى الذي ينظم من أجله وهو دعم كل ما يصنع بالكويت وبأيدي أهلها، حيث تأتي مبادرة شركة NoufEXPO لتنظيم الملتقى لثقتها أولا بالمنتج الكويتي ولإيمانها بدورها في دعم كل ما يشكل مساهمة فعالة في تنوع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل لجيل الشباب بالكويت.

وبهذه المناسبة، قال أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية ورئيس اللجنة المنظمة للملتقى عدنان الراشد، «إن دعم الصناعة المحلية واجب وطني ومسؤولية مشتركة بين الدولة والمنتج والمستهلك وهيئات المجتمع كافة، وتأتي مبادرة جمعية الصحافيين الكويتية لإقامة الملتقى انعكاسا لدورها المتميز في المجتمع الكويتي ورغبتها في دعم الصناعات الكويتية والإضاءة على مسؤولية المجتمع بكل أفراده ليس فقط في ترويج وشراء المنتجات الكويتية محليا، بل انها مسؤوليتنا جميعا أن نروج لتلك المنتجات خارج الكويت».

من جهته، توجه أمين صندوق الجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية ونائب رئيس اللجنة المنظمة للملتقي سعد الفجي بالشكر لكل من دعم جهود الجمعية في إقامة الملتقى، وخص بالذكر اتحاد الصناعات الكويتية، كما توجه بالشكر إلى الشركات والمؤسسات التي تداعت لدعم ورعاية الملتقى، مؤكدا أن ملتقى دعم المنتج المحلي سيكون حدثا سنويا لما لذلك من أهمية في وضع استراتيجيات مستدامة لهذا الغرض.

وختمت شركة NoufEXPO تصريحها الصحافي بتوجيه الشكر للمؤسسات والشركات الراعية، حيث رحبت الشركة بالمؤسسات التي قدمت الرعاية البلاتينية وهي الشركة المتحدة لصناعة الحديد (كويت ستيل) وبيت التمويل الكويتي وشركة زين للاتصالات وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ومؤسسة البترول الوطنية الكويتية، ولم تغفل كذلك مؤسسات الرعاية الذهبية وهي الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئة العامة للشباب، أما الرعاية الفضية فقد تمثلت في شركة أسيكو وشركة ميزان القابضة وشركة أسمنت الكويت والشركة المتحدة للمرطبات ABC، كما أشادت بالدور المتميز لمؤسسات المجتمع المدني من واقع مسؤوليتها المجتمعية.

للمزيد من المعلومات عن الملتقى دعت الشركة الراغبين زيارة موقعه الإلكتروني www.noufexpo.com.kw/kprop.

تقرير الشال

خلال 3 سنوات مالية من 2016 حتى 2019

611 مليون دينار وفورات مالية بالميزانية.. نتيجة رقابة «ديوان المحاسبة»

■ الديوان يصدر تقاريره دون انتظار «جزرة» أو خوف من «عصا».. وللموقف القوي تكاليفه

■ استنزاف الاحتياطي العام مستمر.. ليصل إلى 22,88 مليار دينار بنهاية النصف الأول من 2019

قال تقرير الشال إن ديوان المحاسبة اصدر تقريرين، تقرير المواطن وهو يشمل معايير عمل وقيم الديوان وملخصا لإنجازاته، والتقرير الرقابي العام والذي يرصد أداء ومخالفات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والشركات العامة والجهات المستقلة.

ومحتوى التقريرين تم نشرهما على نطاق واسع، لذلك سوف يقتصر تعليقنا على تقييمهما وموجز لأهم القضايا التي تطرق لها كل من التقريرين.

ففي بيئة يندر فيها قيام جهة حكومية بأداء عملها بصدق وجرأة، يتضح من محتوى التقريرين أن ديوان المحاسبة من تلك الجهات النادرة التي تنشر نتائج عملها الرقابي من دون انتظار لجزرة أو خوف من عصا، وللموقف القوي تكاليفه.

وفي محتوى تقرير المواطن، يحصر الديوان الوفر على المال العام الذي تحقق بسبب رقابته للسنوات المالية 2016/2017ـ2018/2019 بنحو 611,2 مليون دينار، بينما تحملت المالية العامة نفقات ميزانيته للسنوات الثلاث المذكورة البالغة نحو 171,6 مليون دينار.

وذلك يعني أن وفرا غير مباشر نتج عن عمله بلغ للسنوات الثلاث نحو 439,6 مليون دينار ليصبح ضمن مؤسسات عامة نادرة أيضا تنجز عملا وتحقق فائضا.

ويشير التقرير إلى ان وسيلة الديوان، كانت في قيامه برفع دعاوى على جهات عامة رأى لديها تراخيا أو اختلاسا إلى هيئتي المحاكمات التأديبية، حيث بلغ عدد هذه الدعاوى للسنة للمالية 2019/2018 نحو 156 دعوى أحيل بسببها 407 أشخاص، ونتج عنها 138 قرارا ضمنها 56 قرار براءة، و49 قرار إدانة وفصل من الخدمة، و29 قرار عدم قبول، و3 قرارات عدم اختصاص، وقرار واحد بوقف الدعوى.

وتناول تقرير قضايا تهم المواطن مثل تطاير الحصى وغرق أنفاق ومنازل بسبب الأمطار وقام بتسمية صريحة للجهات المسؤولة عن تلك المخالفات وذكر توصياته بشأن إيجاد حلول لها.

استنزاف الاحتياطي العام

وفي تقريره العام، أكد استنزاف الاحتياطي العام الذي بلغ نحو 22,88 مليار دينار في 2019/06/30، وذلك بتحديث لأرقام ذكرناها في تقرير سابق، ويذكر أن الجزء السائل ضمن ذلك الاحتياطي أصبح لأول مرة أدنى من 10 مليارات دينار.

وانتقد التقرير الخلل المالي الهيكلي باستمرار هيمنة إيرادات النفط على نحو 89,6٪ من إيرادات الميزانية العامة وفقا لأرقام الحساب الختامي الأخيرة، كما انتقد استمرار انحراف نفقات الموازنة وهيمنة النفقات الجارية على معظمها.

كما انتقد غياب أي نهج يضمن استدامة المالية العامة لشدة اعتمادها على إيرادات النفط مع غياب القدرة في السيطرة على التذبذب الحاد في أسعاره. وضمن تقريره موقف صحيح ضد التسامح مع قانون الدين العام ما لم يوضع سقف لنفقات الموازنة الجارية وما لم يكن للاقتراض مبررات قاطعة باستعادة منافعه ماليا أو اقتصاديا. لذلك نعتقد أن الشكر واجب للجهاز البشري لديوان المحاسبة، فالحفاظ على استقلالية الكيان وحياد تقاريره أمر صعب، ونتمنى أن تمتد ممارساته الحميدة إلى بعض مؤسسات الدولة الأخرى.

6,57 مليارات دينار حجم سيولة السوق خلال 207 أيام عمل

سيولة البورصة اليومية تقفز 100٪ في 10 أشهر.. بمتوسط 31,7 مليون دينار

ذكر تقرير الشال، ان أداء بورصة الكويت خلال شهر أكتوبر الماضي، كان مختلطا مقارنة بأداء شهر سبتمبر، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء موجب للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0,6٪ ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0,9٪، وارتفع أيضا، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 0,7٪، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 0,4٪.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر أكتوبر مقارنة بسيولة شهر سبتمبر، حيث بلغت السيولة نحو 503,8 ملايين دينار منخفضة من مستوى 749,9 مليون دينار لسيولة شهر سبتمبر. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر نحو 21,9 مليون دينار، وبانخفاض بنحو ـ35,7٪ عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر حين بلغ 34,1 مليون دينار.

وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور العشرة الأولى من العام الحالي (أي في 207 أيام عمل) نحو 6,57 مليارات دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 31,7 مليون دينار، مرتفعا بنحو 100٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من 2018 البالغ نحو 15,9 مليون دينار، ومرتفعا أيضا بنحو 88,3٪ إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16,8 مليون دينار.

ومازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0,9٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,1٪ فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول.

أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4,8٪ من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7,3٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الانحياز.

السوق الأول

حظي السوق الأول بنحو 362,1 مليون دينار أو ما نسبته 71,9٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو 50٪ من شركاته، وهي 9 شركات، على 84,5٪ من سيولته ونحو 60,7٪ من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نحو نصف شركاته الأخرى، وهي 10 شركات، على ما تبقى أو نحو 15,5٪ من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عاليا، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 76٪ من سيولته.

السوق الرئيسي

وفيما يخص شركات السوق الرئيسي، فقد حظيت بنحو 141,7 مليون دينار أو نحو 28,1٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20٪ من شركاته على 86,2٪ من سيولته، بينما اكتفت 80٪ من شركاته بنحو 13,8٪ من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للارتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

4,6 مليارات دينار عجز متوقع للعام المالي الحالي

قال تقرير الشال إنه بانتهاء شهر أكتوبر الماضي، انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2019 /2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 60,5 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 5,5 دولارات للبرميل، أي بما نسبته نحو 10,1٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولارا للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية نحو 64,6 دولارا، وهو أدنى من معدل سعره للسنة المالية الفائتة بنحو 5,7٪.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1,3 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، وهو افتراض قد لا يتحقق، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 2,1 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13,9 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 17,9 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019 /2020 عجزا قيمته 4,6 مليارات دينار، ولكن بيانات سبعة شهور لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة.

شركة نبض للاستشارات الاقتصادية

متخصصة في إعداد دراسات جدوى تساعدك
في اختيار مشروعك الأنسب لحجم رأس المال

- إعداد دراسة تقنية وفنية عالية خالية من المخاطر وخطط العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة حسب شروط ومعايير الصندوق الوطني.
- دراسة فكرة المشروع ومكوناته وطبيعته.
- دراسة المنتجات ومواصفاتها وخصائصها ومميزاتها.
- دراسة المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية للمشروع وموقعه في السوق المستهدفة.
- دراسة حجم الطلب والإنتاج المحلي وحجم الواردات والصادرات للمنتجات التي يقدمها المشروع.
- تحليل المنافسين والفجوة التسويقية للمنتجات وحصة المشروع من السوق.
- عمل تحليل لطبيعة المشروع.
- دراسة الخطة التسويقية والترويجية وخطة التسعير والتوزيع.
- دراسة تكاليف الآلات والمعدات والتجهيزات والسيارات والانشاءات.
- دراسة الطاقة الإنتاجية وتوفير عروض الأسعار للآلات والمعدات وخطوط الإنتاج.
- دراسة مواصفات الخطوط ومطابقتها لتصنيع المنتج.
- دراسة تكاليف المشروع من المواد الخام ومستلزمات التشغيل والمصاريف العمومية ومصاريف التسويق والترويج وعمولات البيع والرواتب المباشرة وغير المباشرة.
- دراسة الهيكل التنظيمي للمشروع والهيكلة الإدارية والتوصيف الوظيفي للمتعاملين.
- دراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع وشروط التمويل وهيكله.
- دراسة وتوقعات الإيرادات للسنوات المقبلة.
- دراسة القوائم المالية خلال عمر المشروع من المركز المالي وقائمة الدخل والتدفقات النقدية.
- دراسة المؤشرات المالية والتحليل المالي.

شركة نبض للاستشارات الاقتصادية (أحسن الأختيار)
22088582 - موبايل 67674233 - 96958787